توقيف «العقل المدبر» للعبوات التي استهدفت المقاومة والجيش في البقاع الأوسط (هيثم الموسوي)

قضية اليوم

داعش أراد احتلال طرابلس

«أبو الوليد» ضابط الارتباط الذي يُحرّك الخلايا الانتحارية التي تدور في فلك «داعش»

صيف عام 2014، أعلن قائد الجيش العماد جان قهوجي ورئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون ـ كلٌّ على حدة ـ أن المعلومات التي في حوزة كلٍّ منهما تشير إلى وجود مخطط لدى المجموعات الإرهابية التي تقاتل على الحدود اللبنانية ـ السورية لاحتلال الشمال اللبناني والحصول على منفذ بحري. هذان التصريحان أيّدتهما التحقيقات التي أجرتها استخبارات الجيش مع موقوف بارز (قبض عليه قبل أكثر من أسبوع)، والتي أعلنت «مديرية التوجيه» جزءاً منها أمس

رضوان مرتضى

توصّل فرع المعلومات إلى اكتشاف شقة ثالثة في طرابلس، بعد شقتي برج البراجنة والأشرفية، كانت تُستخدم لتخزين المتفجرات وإيواء لوجستيين وانتحاريين. وعلمت «الأخبار» أنه ضبط في الشقة المذكورة نحو 150 كلغ من المتفجرات، إضافة إلى ثلاثة أحزمة ناسفة جاهزة للاستعمال وصواعق وكرات حديدية، تُضاف إلى الأحزمة لإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر. وبذلك، تكون الأجهزة الأمنية قد تمكنت من تعطيل الخلية بعد توقيف معظم أفرادها. وكشفت مصادر مطلعة على التحقيقات أن الاستخبارات الأميركية ساهمت في تقديم معلومات ساعدت في ملف التحقيق. أما رأس الخيط الذي أوصل إلى تحديد عنوان الشقة الثالثة، فكان موقوفاً جديداً من الشمال يُدعى أحمد م.، بناءً على اعتراف مساعد العقل المدبّر للخلية ع. ش. الذي وصفه المحققون بأنّه «نعيم عباس ثانٍ». وقد زوّد الأخير المحققين بلائحة أهداف جرى انتقاؤها بناءً على جولات الاستطلاع التي قام بها في الضاحية. كذلك استند المحققون إلى تحليل داتا الاتصالات وربط إفادات الموقوفين التي أوصلت إلى باقي المتورطين في خلية برج البراجنة ـ الأشرفية ـ طرابلس. وبذلك، يُصبح في قبضة فرع المعلومات خمسة موقوفين رئيسيين، من بينهم الموقوف اللبناني لدى الأمن العام إبراهيم رايد. والأخير، بحسب المعلومات الأمنية، هو من أدخل كامل كميات المتفجرات من جرود عرسال إلى طرابلس، حيث سلّمها إلى شخص لا يزال متوارياً عن الأنظار. وهو قدّم وصفاً دقيقاً للأكياس التي أدخلها وكمياتها. كذلك أخبر عن الأشخاص الذين قابلهم، أعدادهم وأسمائهم وهيئاتهم والشقق التي أوصلهم إليها. وأفاد بأنّه قابل أشخاصاً يُشتبه في أن يكونوا انتحاريين. ويعتقد المحققون بأن المتفجرات التي ضبطها فرع المعلومات أمس هي جزء من تلك التي نقلها رايد إلى طرابلس.

وبشأن موقوفي اللبوة من آل سرور (الأب والابن)، أكّدت المصادر الأمنية أنّ الدور الذي يُشتبه في أنهما أدّياه لا يقتصر على تهريب أحد الانتحاريين، بل تعدّاه إلى تزوير

> «الكهروب» اعترف بتفخيخ 5 سيارات و10 دراجات نارية للوصول إلى منفذ بحري

هويات لعدد من الأشخاص المشتبه في ارتباطهم بالخلية الإرهابية، إضافة إلى قيام أحدهما بنقل الانتحاري إبراهيم الجمل (الذي أوقفته دورية من فرع المعلومات في طرابلس فجر الخميس الماضي) إلى منطقة جونية. وبحسب مسؤولين أمنيين، فإن الجمل لا يزال متماسكاً ويُصرّ على عدم الإدلاء بكل ما في جعبته من معلومات، رغم مرور نحو أسبوع على توقيفه، علماً بأن الثابت أنّه كان يعلم أن تفجيراً سيقع في برج البراجنة، لكنّه يزعم أنه لم يكن يعلم بالتحديد آلية حصول التفجير أو هوية المشاركين فيه أو منفّذيه. وعلمت «الأخبار» أن الجمل لم يكشف الكثير من المعلومات، بل إن المحققين توصلوا إلى معطيات جديدة عبر تحليل المعطيات التي حصلوا عليها من دراسة حركة اتصالاته الهاتفية. أما بشأن الانتحاريين اللذين قيل إنهما لا يزالان طليقين، فأكّدت المصادر أنهما لم يتمكنا من الدخول إلى لبنان لأسباب لوجستية حالت دون تهريبهما عبر الحدود. لكن المصادر تحدثت عن مشتبه فيهما رئيسيين بالمشاركة في التخطيط لهذه العمليات، لا يزالان طليقين، وهما لبناني وسوري. وعلمت «الأخبار» أن جهازاً أمنياً أوقف عنصراً في صفوفه ضالعاً في شبكة تهريب بشر، يُشتبه في أنّ له علاقة محتملة بنقل الانتحاريين. وقد جرى اكتشافه استناداً إلى خارطة وضعها فرع المعلومات بشأن عمليات تهريب البشر الناشطة حدودياً.

كذلك، حصلت «الأخبار» على معلومات تُفيد بهوية ضابط الارتباط الذي يُحرّك الخلايا الانتحارية التي تدور في فلك «الدولة الإسلامية»، وهو يُدعى «أبو الوليد». واسم هذا الرجل تكرر في إفادات عدد من من الموقوفين المرتبطين بالخلايا الإرهابية، ومن أبرزهم الموقوف إبراهيم بركات الذي وُصف أمنياً بأنّه أحد الأمراء الشرعيين للتنظيم في لبنان. و«أبو الوليد» هذا موجود حالياً في مدينة الرقة السورية، علماً بأنه سبق أن دخل خلسة عبر المعابر غير الشرعية في وادي خالد ليُعالج في طرابلس جراء إصابته في خاصرته. وتُرجّح المصادر أن يكون «أبو الوليد» المذكور هو المسؤول الأمني للتنظيم المتشدد على الساحة اللبنانية. وأشارت المعلومات إلى أنّه من منطقة القصير السورية، وسبق أن سكن في مدينة حلب، وأنه أحد مساعدي «أبو محمد العدناني»، المتحدث باسم تنظيم «الدولة الإسلامية».

توقيفات جديدة لدى استخبارات الجيش

من جهة أخرى، لم تهدأ الأجهزة الأمنية على خط التوقيفات. فقد قبضت استخبارات الجيش على من وُصف بأنه «العقل المدبّر» للعبوات الناسفة التي كانت تستهدف سيارات المقاومة والجيش في البقاع الأوسط. وذكرت المعلومات أنّه المدعو لؤي ت. وبحسب المعلومات، فإنّه رجل دين، لكنه خضع لدورات عدة وإتقن تصنيع العبوات الناسفة. وتشير المعلومات إلى أنّه مقرّب من مجموعات لعبت دوراً في إدخال السيارات المفخخة إلى الضاحية الجنوبية.

وفي موازاة الاستنفار الأمني، أعلنت مديرية التوجيه في الجيش معلومات إضافية من التحقيق مع الموقوف محمد إبراهيم الحجيري الملقب بـ«كهروب»، الذي قبضت عليه الاستخبارات قبل أكثر من أسبوع في عرسال (صدر بيان الإعلان عن توقيفه صباح يوم الخميس 12 تشرين الثاني الجاري)، إثر الاشتباه في انتمائه إلى شبكة إبراهيم قاسم الأطرش ومشاركته معها في تفخيخ خمس سيارات، وارتباطه بتنظيم «داعش» في القلمون. بيان الجيش أعاد إلى الأذهان ما سبق أن أعلنه كل من قائد الجيش العماد جان قهوجي ورئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون، عن نية المسلحين الذين يقاتلون في جرود عرسال احتلال الشمال اللبناني، وتحديداً مدينة طرابلس، بهدف الحصول على منفذ بحري.

وبحسب بيان «التوجيه»، تبين أن الموقوف سبق أن انضم إلى كتيبة «جند الحق» التي يتزعمها أنس الخالد. وبعدما أصيب الأخير، انضم إلى مجموعة «سيف الحق» التي كان يتزعمها السوري أمين محمد غورلي، وأسّسا معاً مجموعة ضمّت لبنانيين وسوريين، أقدمت على إطلاق صواريخ باتجاه الهرمل ومراقبة منزل أحد القضاة بهدف خطفه مقابل فدية. وأضاف البيان أن المجموعة نفسها أقدمت على نقل ذخائر من وادي الخيل إلى أحد المستشفيات في عرسال، ليجري توزيعها على المسلحين خلال معارك عرسال ضد الجيش اللبناني في آب 2014. كذلك أنشأ الحجيري مجموعة أمنية في البلدة تعمل لمصلحة تنظيم «داعش»، مهمتها مراقبة الأشخاص الذين يعملون لحساب الأجهزة الأمنية. وخلال التحقيق أيضاً تبين أن الموقوف الحجيري تولى مع المدعو أبو علي البيرودي جمع معلومات حول توقيت ومكان اجتماع هيئة علماء القلمون في عرسال، وكلفا السوري أبو فراس بتفخيخ دراجة نارية وركنها في مكان الاجتماع وتفجيرها بتاريخ 5 تشرين الاول 2015. ثم أقدم في اليوم التالي، بالاشتراك مع البيرودي وأبو فراس وأبو علي الأسيري على استهداف ناقلة جند للجيش بعبوة أثناء توجهها إلى مكان التفجير.

وأشار البيان إلى أن الحجيري «اعترف أيضاً بأن مجموعة أبو علي البيرودي التي عمل معها قامت بتفخيخ خمس سيارات لاستهداف مراكز الجيش بهدف تسهيل دخول المسلحين وتمكينهم من الوصول إلى طرابلس للسيطرة على منفذ بحري، إضافة إلى تفخيخ عشر دراجات نارية بهدف تنفيذ عمليات اغتيال داخل عرسال».

تقرير

فيينا لبنانياً: وقف النار والنازحون السوريون

بين أوراق التفاوض الكثيرة حول سوريا، ثمة نقطة أساسية تعني لبنان. هي وقف إطلاق النار، ولا سيما في ظل وجود حزب الله في سوريا، إضافة إلى وضع النازحين السوريين في أي تسوية سياسية

هيام القصيفي

تتابع الأوساط السياسية اللبنانية ما يدور من مفاوضات إقليمية ودولية حول الوضع السوري، انطلاقاً من نقطتين أساسيتين: وقف النار، ومصير النازحين السوريين إلى لبنان في أي تسوية محتملة.

وإذا كانت المفاوضات الدولية مع الدول العربية المعنية، وفي مقدمها السعودية، لا تزال تدور حول البند المتعلق بمصير الرئيس بشار الأسد، وما إذا سيكون جزءاً من التسوية أو المرحلة الانتقالية أو سيحق له الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة التي أشارت إليها مقررات مؤتمر فيينا، فإن لبنان معني مباشرة ببند وقف النار الذي يُفترض أن تضع الأمم المتحدة برنامجه، ليس فقط لجهة تأثير وقف الحرب السورية على لبنان، بل أيضاً في ما يتعلق بوضع حزب الله في سوريا.

في الأسابيع الأخيرة التي سبقت مؤتمر فيينا، جرى الكشف عن مسودات أفكار وضعتها موسكو في رؤيتها للحل السياسي، منها ما يتحدث عن هدف روسي بمنع التنظيمات الإرهابية من السيطرة على سوريا والإبقاء عليها دولة موحدة ديموقراطية علمانية، وأخرى تحدد إطاراً لحل سياسي متكامل لسوريا تشكل الانتخابات النيابية والرئاسية إحدى أهم نقاطها وإطلاق جميع المعتقلين والرهائن ووضع جميع المسلحين الذين يلتزمون هذه التسوية تحت إمرة القوات المسلحة، وتعهد الدول عدم إرسال الأسلحة إلى المسلحين السوريين على اختلافهم. لكن المفارقة أن كل ما تسرب من أفكار روسية خضع للتعديل تباعاً، كعدم تمسك روسيا بإبقاء الأسد على رأس السلطة، إلى حد أن إحدى الأوراق تحدثت بإسهاب عن مصيره وعن ضمان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نفسه عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة. ورغم أن هذه الفقرة أثارت ردّ فعل من روسيا التي حاولت نفي اتخاذها مثل هذا القرار، علماً أن الأسد زار موسكو في الفترة التي تزامنت مع تسريب الأفكار الروسية، إلا أن توجه مؤتمر فيينا، قارب إلى حد ما هذه الرؤية من خلال الاتفاق على تسوية مرحلية عبر انتخابات نيابية ورئاسية، ولو ظل الاختلاف على مصير الأسد قائماً.

ما يعني لبنان من الأفكار الروسية التي تأخذ طريقها إلى الحوارات الدولية هو، بحسب مصادر مطلعة، مقاربة موسكو لوقف لإطلاق النار على كل جبهات القتال بين النظام والمعارضين، من دون أن تحدد ما إذا كان وقف النار سيشمل حزب الله والحرس الثوري الإيراني والموالين لإيران. وفيما أوكل مؤتمر فيينا إلى الأردن مهمة تنسيق قائمة المنظمات الإرهابية، وفي وقت تتركز فيه الجهود الغربية على محاربة تنظيم «داعش» تحديداً، ولا سيما بعد تفجيرات باريس، فإن وضع حزب الله في سوريا لا بد أن يكون في جملة محاور النقاش من الآن وصاعداً، في أي مقاربة عربية أو أممية لوقف النار، لجهة وضعيته العسكرية والأمنية في سوريا. فالمفاوضات الثنائية الأميركية ـ الروسية، ودور السعودية في التعامل مع الحل السياسي لسوريا، لا بد أن يضيفا وضع حزب الله على الأجندة الدولية، في ظل الرعاية الإيرانية لأي حل في سوريا. وهذا الأمر سيرتب على الحزب الكثير في مرحلة ما بعد فيينا، أولاً لأن مسار التفاوض والمراحل المقترحة طويل نسبياً، ولأن مصير الأسد لا يزال معلقاً، الأمر الذي لا يمكن معه الحزب أو إيران أن يسلما مبكراً بأي تسويات ووقف النار قبل اتضاح الرؤية الكاملة لسوريا في ظل الأسد أو من دونه، خصوصاً أن هناك عوامل أمنية وعسكرية تتعلق بلبنان وبالحزب تحديداً، لم يعد من السهل على الحزب التخلي عنها بين ليلة وأخرى. فالحزب موجود في سوريا اليوم في أماكن استراتيجية تعني سوريا ولبنان معاً، ولا سيما على الحدود الشرقية، وهو يأخذ بحسب أدبياته على عاتقه محاربة هذه التنظيمات، وفي مقدمها «داعش» و«جبهة النصرة». وفي حين أن السعودية لا توفر جهداً للإشارة إلى الحزب ودوره في سوريا، إلا أنه أيضاً يمكن الملاحظة أن ثمة تحييداً غربياً حتى الساعة عن مقاربة هذا الدور في انتظار نضوج حل متكامل مع إيران حول سوريا. علماً أن تفجير برج البراجنة أسهم أيضاً إلى حد كبير في توجيه الأنظار إلى «داعش»، أكثر مما أعاد طرح دور حزب الله في سوريا على بساط البحث الدولي. وفي خضم الحملة الدولية على «داعش»، بعد تفجيرات باريس، يمكن الحزب أن يرتاح مرحلياً من توجيه الأنظار إليه ووضعه تحت لائحة مطالب دولية، إلا في حال ارتداد «داعش» على لبنان وعليه كما فعلت أخيراً.

> أي وقف للنار يفترض أن يأخذ في الاعتبار عدم تحوّل النازحين إلى لاجئين

ورغم أنّ من المبكر لأوانه الحديث عن وقف للنار سوريا، وهو أمر سبق للبنان أن عرفه إبان حرب 1975 الطويلة من مفاوضات عقيمة لوقف النار، إلا أن مصير النازحين السوريين، يشكل أيضاً عامل ضغط لبناني بالدرجة الأولى في خريطة طريق التسوية السورية. وقد دلت الأحداث الأخيرة والمهمات الأمنية التي تنفذ في أماكن تجمع النازحين السوريين، وتسليط الضوء على ارتفاع نسبة المتهمين الذين يلقى القبض عليهم من بين النازحين، (فضلاً عن تسجيل نسب مرتفعة بينهم حتى في الجنح والجرائم التي لا تصنف أمنية)، على أن هذا الملف سيظل ملفاً ضاغطاً أمنياً، رغم جهود كل الأجهزة الأمنية المستمرة التي لا بد بعد انكشاف الخلايا الأخيرة أن تحظى بغطاء سياسي أكثر شمولية في تدقيقها في بقع تجمعات النازحين.

فأي وقف ـ ولو مرحلياً ـ لإطلاق النار في سوريا، يفترض أن يأخذ في الاعتبار أيضاً عودة النازحين إلى بلادهم، لا الاستسلام إلى فكرة تحولهم «لاجئين في لبنان». كذلك يفترض، وفق أي مسار سياسي جدي، أن يكون لبنان في صلب متابعته لجهة طرح ملف النازحين، ليس من باب التعهدات الدولية بتوفير متطلباتهم الحياتية والتعليمية والصحية ودفع التمويل اللازم للبنان لإبقائهم فيه، كما يحصل اليوم، خصوصاً خلال الزيارات التي يقوم بها مسؤولون غربيون لبيروت، بل لجهة وضعهم ورقة أساسية على طاولة أي مفاوضات تتعلق بوضع سوريا، وتحولهم بنداً رئيسياً أسوة بكل بنود التسوية الأخرى، لأن الدول الأوروبية ستكون بعد مؤتمر باريس، أكثر تشدداً في استقبال النازحين السوريين، الأمر الذي يضاعف من إمكان بقائهم في لبنان الذي يرزح منذ أربعة أعوام تحت ثقل هذا النزوح. هذا إذا سارت التسوية الدولية في طريقها الصحيح، وإلا فإن لبنان معرض لضغط نزوح أكثر، مع كامل المفاعيل التي يمكن أن ينتجها انفراط عقد التسوية، والمخاطر الجديدة التي يمكن أن تصيب لبنان، إذا ارتدت الحملة الغربية على «داعش» في الساحة المحلية، وقد تكون برج البراجنة حينها أول العنقود.

تفجير برج البراجنة نموذج عن مخاطر ارتدادات الحملة الغربية ضد «داعش» محلياً (هيثم الموسوي)

تقرير

سكاف ـ درويش: تأزم الخلاف قبل «الأربعين»

ليا القزي

وقعت الواقعة بين رئيس أساقفة الفرزل وزحلة والبقاع للروم الكاثوليك عصام درويش، وأرملة النائب الراحل الياس سكاف، ميريام طوق. العلاقة بين آل سكاف والمطران الحالي لم تكن يوماً جيدة، إلا أنها تأزمت أكثر بعد وفاة الوزير السابق. ومع اقتراب جنازّ الأربعين عن روح سكاف، في 29 الشهر الجاري، خرجت إلى العلن تفاصيل جديدة تُسهم في تعميق الشرخ.

آخر فصول الخلاف ما أشيع عن اتصال درويش بالمطارنة الكاثوليك «مانعاً إياهم من المشاركة في جنازّ الأربعين»، استناداً إلى مصادر مطلعة في زحلة، رداً على عدم دعوة العائلة له لترؤس الذبيحة الإلهية. وفي التفاصيل أنّ العائلة تواصلت مع مطرانين، «لكنهما اعتذرا عن عدم الحضور، إلا أنّ درويش فرض ذلك عليهما، فيما تنزّع مطران ثالث بالمرض حتى يتغيب».

سكاف حاولت الالتفاف على هذا القرار، فزارت نهاية الأسبوع الماضي البطريرك غريغوريوس الثالث لحام، طالبةً رعايته لذكرى زوجها. لكن لحام اعتذر أيضاً عن عدم الحضور «بعدما أطلع ميريام على الاتصال الذي دار بينه وبين درويش، وكانت نتيجته أنه لا يجوز أن يُشارك البطريرك في المناسبة في حين غياب رئيس أساقفة المنطقة»، استناداً إلى المصادر. لكن ميريام لم تخرج خالية الوفاض، فقد وقّع لحام طلب استبدال مذهبها من «مارونية» إلى «كاثوليكية».

> وقّع لحام طلب ميريام طوف باستبدال مذهبها من مارونية إلى كاثوليكية

تحاول عائلة سكاف التوصل إلى مخرج لإقامة الصلاة، «وقد لا يكون أمامها من حلّ سوى الاستعانة بأحد الكهنة، إذا لم يتعرض لضغوط».

تزيد المصادر بأنّ درويش «بعد أن ضيّق على العائلة، حاول ابتزازها عبر ربط مشاركته أو أحد المطارنة بتوسط ميريام مع البلدية لتسمح له باستكمال عملية بناء المقابر في الأرض التي رُدمت».

المسؤول الإعلامي في مطرانية «سيدة النجاة» خليل عاصي نفى كل هذه «الخبريات» مؤكداً: «أبدأ ما في شي من هالحديث». وأوضح في اتصال مع «الأخبار» أن «لا علاقة لنا نهائياً بالقصة. نعرف فقط أن أحد المطارنة اعتذر لأسباب صحية، واصفاً هذه «الشائعات» بأنها «دليل إفلاس». وعن «شرط» المطرانية للسماح بالمشاركة في القداس، أوضح أنه «أصلاً جرى ردم الإنشاءات ولم نقم بأي ردّ فعل. بكرا بيبيّن كل شي».

وذكّر بأن في زحلة مجلس أساقفة «يناقش الأمور الكنسية. نحن لسنا صغاراً ولو كنا نريد منع القداس لكان بإمكاننا عدم السماح بإقامته في المقام (تمثال السيدة) التابع لسلطتنا».

الحديث عن استعمال درويش لسلطته الكنسية لمنع المطارنة من المشاركة في الجنازّ، يأتي بعد رفضه توقيع طلب استبدال سكاف مذهبها، مُتسلحاً بحقه القانوني، وبعد خروج التعميم الذي أصدره درويش إلى العلن، ويوصي فيه كنائس الطائفة «بعدم السماح للعلمانيين بالتكلّم في الكنيسة قبل الاحتفالات اللترجية وأثناءها وبعدها، إلا بإذن من المطرانيّة، والامتناع عن إقامة القداديس السياسيّة».